مستقبل الجامعة فى مصر

عبدالغنى، مصطفى.

مستقبل الجامعة في مصر / مصطفى عبدالغنى
. - ط ١ . - القاهرة : مركز الحضارة العربية، ٢٠٠٣
. ١٩٠ ص ؛ ٢٠ سم.
تدمك ٤ - ٣٨٤ - ٢٩١ - ٩٧٧

عرض
م. أحمد مصطفى البحيرى

يعرّف المؤلف كتابه بأنه دراسة ميدانية أكثر منها نظرية، ويوضح أن النواة الأولى لهذه الدراسة قد ظهرت فى صيف عام ١٩٤٤ بجريدة الأهرام ضمن باب ثابت يكتبه المؤلف كل يوم جمعة تحت عنوان «أوراق»، وما لبثت الردود والشهادات والتعليقات أن وردت إليه وبدأ حوار استمر لأكثر من شهرين ، واستفاد المؤلف من ذلك كله عند إعداد دراسته التى بسطها فى هذا الكتاب الذى يتكون من مقدمة أعقبها تمهيد عن بدايات الجامعة فى الوطن العربى ، ثم خمسة فصول ، ثم ملحق للوثائق والشهادات .

فى المقدمة التى استغرقت حوالى سبع صفحات يعرض المؤلف طبيعة دراسته ثم يعرض لأهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة، والتى تلخصت - كما يقول المؤلف - فى بديهيتين؛ الأولى: هى أن فساد الجامعة (الذى استخدم المؤلف أغلب صفحات الكتاب فى التدليل على انتشاره) يرتبط بالمناخ السائد فى المجتمع المصرى. والبديهية الثانية: أن هذا الفساد يرتبط أيضًا بتغير دور أهم رموز الجامعة وهو الأستاذ.

ورغم أن المؤلف يرى أن أستاذ الجامعة يتعرض لبعض ضغوط النظام ، إلا أنه يرى أيضًا أنه بعيد عن هذه الضغوط فلا أحد يستطيع أن يبرئ ساحة الأستاذ ، فلعوامل كثيرة أغلبها شخصى سقط الأستاذ فى أسر المصالح والضغوط والأهواء واهتبال فرص التعامل فى البحوث المشتركة مع الغرب . ويشير المؤلف فى المقدمة أيضًا إلى تعديلات قانون الجامعات والتى كان من أهمها تعيين عمداء الكليات بدلاً من انتخابهم . كما يشير إلى أحد أهم وقائع الفساد التى حدثت فى السنوات الأخيرة فى الجامعات وهى ما أطلق عليها اسم «فضيحة القصر العينى» حيث تم التحقيق فى تزوير نتائج الامتحان لمصلحة طالبين من أبناء أساتذة الجامعة وهما أبنى وكيلى طب القصر العينى . وفى نهاية المقدمة يوجه المؤلف شكره لمن شجعوه وعاونوه فى إخراج الكتاب .

الجزء الأول من التمهيد يتكون من حوالى أربع صفحات ويحمل عنوان «بدايات الجامعة فى الوطن العربى» . ويقرر المؤلف فى أول فقرة منه أن الجامعات فى الوطن العربى قد عرفت بدايات

متشابهة ومن ثم فإن مشكلات النشأة والتطور قد تقاربت رغم اختلاف الظروف من بلد عربى لآخر. ويشير المؤلف بعد ذلك إلى أن التعليم المدنى قد بدأ فى الأقطار العربية مع بداية تعرفها بالغرب وافكاره. ونشأت أولى محاولات التعليم العالى بفعل الدعوة للأخذ بعلوم الغرب ووسائل قوته، وتم إنشاء عدد من المعاهد والمدارس العليا كمدرسة الطب التى أنشأها محمد على فى مصر عام ١٨٢٧، والمدرسة الكلية الأمريكية السورية عام ١٨٦٦. وتبلورت البداية أكثر حين شهدت مصر أول جامعة (أهلية) عام ١٩٢٣ . وتوالى إنشاء الجامعات بعد ذلك فى أنحاء العالم العربى. ويرى المؤلف أن الجامعات فى الوطن العربى قد ورثت إشكاليات كثيرة فرغم أنها جميعًا قد نشأت نتيجة لدوافع الأفراد وطموحاتهم الاجتماعية فإنها أصبحت بعد ذلك تابعة لنظم الحكم ، وتأثرت رؤية الجامعات لوظيفتها الأساسية فى المجتمع بتلك التبعية. ويختار المؤلف مصر ليتتبع فيها حال الجامعات من تطور وانحدار .

الجزء الثانى من التمهيد يحمل عنوان «الجامعة المصرية» ويتكون من حوالى ٢٩ صفحة، وفى بدايته يتتبع المؤلف ظروف نشأة أول جامعة فى مصر والاهتمام العام بذلك ودور السياسيين والمثقفين فى هذا الأمر، ويرى المؤلف أن إنشاء هذه الجامعة كان بمثابة تجميعًا للجهود بغرض مقاومة الاستعمار بالثقافة . ولكن الجامعة الوليدة ما لبثت أن سقطت فى دوامة المشاكل المالية لها وتردى الأحوال العلمية. واستحكمت الأزمة المالية نتيجة لتخلى الأثرياء عن دعم الجامعة مما دعى القائمين عليها فى ذلك الوقت إلى القول بضرورة تسليم الجامعة لوزارة المعارف مع وضع الشروط اللازمة لضمان الحرية للجامعة . ويورد المؤلف نبذة من شهادة الدكتور مصطفى سويف تقول إن عمليات التشويه التى تعانى الجامعة منها حاليًا ليست وليدة العقود القليلة الماضية ولكنها بدأت حين تقرر أن يكون الإنفاق عليها مسئولية الدولة .

ويرى المؤلف أن الجامعة يجب ألا تتبع أية هيئة أخرى تسيطر عليها بما فيها الدولة حتى ولو كانت الذريعة هى الإنفاق المالى. ويستشهد المؤلف بأحد مقالات الدكتور لويس عوض للقول بأن الجامعة لا يمكن أن تكون مؤسسة خاصة إذ لا يقدر على تحمل مسئولياتها أفراد ولو كانوا من أثرى الأثرياء ومن أخلص الناس. ويخلص المؤلف مما سبق إلى القول بأنه لا يمكن التقليل من أهمية المسئولية المادية للدولة تجاه الجامعات. ولكن من مسئوليات الدولة أيضاً تفهم دور الجامعة كما يجب أن يكون عليه فى عالمنا الثالث، والاعتراف بدورها الإيجابى فى المجتمع بعيداً عن أية هيمنة مادية أو سياسية .

يتتبع المؤلف بعد ذلك تعريف وظيفة الجامعة وتطوره فى مصر. ففى تقرير إنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ عُرِّف هدف الجامعة بأنه : حمل أرباب البصيرة على طلب العلم لمجرد العلم، فالغرض من الجامعة المصرية هو ترقية مدارك المصريين وأخلاقهم على اختلاف دياناتهم وذلك بنشر العلوم والآداب. أما القانون رقم ١١٤ لسنة

١٩٥٨ فتقرأ فيه: (إن الجامعة) تعمل على تزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى الفروع المختلفة بما يفى بحاجاتها العلمية الفكرية . إن المؤلف يرصد أيضًا ظاهرة موازية هى أن الاهتمام خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى قد وجه على نحو أكبر إلى التخصصات العلمية والتقنية وارتبط ذلك باختيار المسئولين من أهل الثقة ممن يعملون فى الجانب الفنى أكثر ممن يعملون فى الجانب الحقوقى ، على عكس ما كان يحدث قبل ثورة ١٩٥٢ .

وفى نهاية هذا الجزء من التمهيد يرى المؤلف أن تتبع قوانين تنظيم الجامعات يرينا أن الجانب الإنشائى أتى مخالفًا للواقع ، وقد وصل اتساع الشرخ بين الاثنين إلى أقصاه فى عقد السبعينيات، فرغم ما ورد فى القوانين من توجهات وأهداف معرفية وبحثية واجتماعية براقة، فإن هذا لم يستطع أن يخفى بداية الاهتزاز فى بنية الجامعة وتغير النسق القيمى للأستاذ ، وهو نسق كان قد رسم خطوطه أساتذة أجلاء فى الجامعة فى النصف الأول من القرن الماضى .

الفصل الأول من الكتاب بعنوان «الأستاذ والمناخ العام» ويقع فى١٩ صفحة .

وفيه يستعرض المؤلف التغير الذى طرأ على قيم وتصرفات الأستاذ الجامعى وعلى تغير نظراته لدوره فى المجتمع . ويرى المؤلف أن هذه التغيرات قد بدأت وتسارعت معدلاتها خلال عقد السبعينيات عندما ظهر الأستاذ الجامعى الذى يهجر العلم والمعرفة إلى التجارة (الملازم والدروس الخصوصية)، ويهجر الداخل إلى الخارج (الإعارات إلى البلاد النفطية)، ويهتم بالدرجات العلمية والوظيفية فقط؛ لأنها يمكن أن تصل به إلى المناصب العليا كالوزير والسفير . ويستعرض المؤلف، بعد ذلك، العلاقة بين الأستاذ الجامعى فى صورته الجديدة وبين الطالب الذى يجلس أمامه ، ويؤكد أن هذه العلاقة أصبحت فى حالة اهتزاز دائم، وأصبحنا الآن نفتقد العلاقة الطيبة بين الأستاذ والطالب حيث يسعى الأستاذ إلى تأكيد دور تلميذه وكشف ملكاته والدفاع عن فكرة وتبنى طموحاته. وينتقل المؤلف بعد ذلك إلى عرض تأثير سيطرة الدولة أمنيًا على الجامعة على العلاقة بين الأستاذ والطالب، فقد وجد الأستاذ أنه من الصواب أمام سلطة دكتالورية – وهى سلطة الدولة – أن يقف بعيدًا ولا يحرك ساكنًا فى حالة ظهور أى صراع بين الطلبة والجهات الإدارية، وذلك على عكس ما كان يحدث فى زمن سابق عندما كان الأستاذ يحرك الجموع ويقف مع الطلبة فى خلافاتهم مع الجهات الإدارية.

وهكذا أصبح الطلاب، حاليًا، لا يشعرون بأى دور إيجابى للأساتذة .

يستعرض المؤلف بعد ذلك ، فى نفس الفصل، أحد صور تدهور دور الأستاذ الجامعى وهى تدهور التقاليد التى تحكم منح الدرجات العلمية، الدكتوراه على نحو أساسى .

وبعد أن يعرض المؤلف الإجراءات الواجبة الاتباع لمنح درجة الدكتوراه، وهى إجراءات تقتضى ضرورة الفحص والتدقيق والمناقشة على

مستويات عدة، يقرر المؤلف أن ما يحدث ، فى الواقع حاليًا، هو أن طالب هذه الدرجة العلمية يحصل عليها فعلاً، وكحق مقرر، فى حالة موافقة مشرف الرسالة عليها وإحالتها للمناقشة فى اللجنة المشكلة لذلك الغرض . ويقول المؤلف أنه كثيراً ما نشهد رسائل جامعية تعرضت لمناقشات مطولة وغاضبة من قبل أعضاء لجنة المناقشة إلى درجة دفعت المشاهدين من الجمهور إلى الاعتقاد بأنه من المستحيل إجازتها، وفى الختام تأتى المفاجأة، وإذا بالرسالة تجاز وبتقدير مرتفع . ويتعرض المؤلف بعد ذلك لظاهرة تكرار عناوين الأطروحات الجامعية، ويرى أنه من المفروض أن يتم إجراء البحوث فى أرض بكر لم تُطرق من قبل ، أو على الأقل فيجب استعراض الجهود السابقة للاستفادة منها ثم يبذل الجهد الحقيقى للبناء على ما سبق ليضيف إلى النتائج التى سبق التوصل إليها أو يغيرها . ويقدم المؤلف أمثلة كثيرة تشير بكل وضوح إلى أن هذه الظاهرة قد تفشت إلى درجة تؤثر على جدية واستمرارية عملية البحث العلمى فى الجامعات المصرية ، ويُرجع تفشى هذه العملية إلى أن أساتذة الجامعات المصرية يفتقدون الاتصال المعرفى فيما بينهم ، كما يفتقدون الاتصال المعرفى بالجامعات العربية والغربية . وبعد ذلك ينتقل المؤلف إلى قضية ضحالة مستوى البحث فى الرسائل الجامعية ، ويرى أن الطلبة يفتقدون التكوين العلمى النظرى والدربة على عملية البحث . ويعتبر المؤلف أن أى أستاذ مشرف على رسالة ما مسئول ، بالطبع ، عن أيه ضحالة علمية تظهر فيها ، كما أن لجان المناقشة مسئولة أيضًا فى حالة إجازتها للرسالة .

يناقش المؤلف فى هذا الفصل أيضاً علاقة أستاذ الجامعة بالنظام السياسى ، ويرى أن الأستاذ الجامعى فى مصر خلال النصف الأخير من القرن الماضى قد فضل مهادنة السلطة سعيًا وراء منصب مرموق فى صفوف النظام، ربما ظنًا منه أنه يستطيع أن يحدث ما يراه من تغيير من داخل السلطة . ومن ناحية أخرى، يرى المؤلف، أن النظام السياسى خلال نفس الفترة الزمنية قد فضل الاستعانة بالأساتذة دارسى العلوم الطبيعية؛ نظرًا لأن هؤلاء فى العادة أقل راديكالية وميل للجدل من زملائهم دارسى العلوم الحقوقية . ويتتبع المؤلف ظاهرة الاستعانة بأساتذة الجامعات فى المناصب الوزارية فى مختلف الفترات الزمنية بدءاً من عام ١٩٥٢ ويصل إلى بعض النتائج التى من أهمها أن أى وزارة شكلت خلال هذه الفترة لم تخل من عنصر أستاذ الجامعة ، وأن دور الأستاذ الوزير فى أى وزارة لم يزد عن دور الموظف ، بما يشير - كما يرى المؤلف - إلى أن أستاذ الجامعة كان يُستخدم كأداة من أدوات الهيمنة السياسية.

الفصل الثانى بعنوان «الأستاذ ضد الأستاذ» ويقع فى حوالى ٣١ صفحة . ويبدأ الفصل بسرد لقصة خلاف بين أستاذين جامعيين اتفقا على أن يقوم أحدهما بترجمة كتاب صدر للآخر باللغة الفرنسية ليتم نشره باللغة العربية فى مصر . ووافق الأستاذ الأول على أن يقوم بترجمة الكتاب بمقابل مادى يبلغ دولارين للصفحة . وحدث الخلاف عندما قام صاحب العمل الأصلى بنشر الترجمة العربية دون ذكر لاسم المترجم أو حتى إيراد أى إشارة لجهده ، كما لم يقم بسداد

الأتعاب المتفق عليها . وفشلت المطالبات الودية التى قدمها المترجم فحمل الموضوع برمته إلى القضاء مطالبا بحقه الأدبى والمادى . وبعد أن يتتبع المؤلف بعض التطورات القضائية للأمر يعلن أن القضية هى قضية أخلاقية فى المقام الأول .

وقد يتصور القارئ ، من عنوان الفصل ، أن المؤلف سيقتصر على مناقشة بعض صور العلاقات العدائية بين أساتذة الجامعات ، إلا أن الأمر يخرج عن ذلك بسرعة ليدخل المؤلف فى خضم من السرد والأحداث عن فساد أساتذة الجامعات فى جميع المجالات من مالية، وإدارية، وأكاديمية. ويتحدث المؤلف عن أستاذ جامعى تقاضى مبالغ بدون وجه حق نتيجة لعمله فى أحد المشروعات الأجنبية الملحقة بالجامعة التى يعمل بها . ثم يتحدث عن أستاذ يعلم بالمصادفة (عن طريق أحد عمال النظافة) بأن هناك رسالة دكتوراه تناقش بالقسم الذى يعمل به بالجامعة ، ويبحث عن أى إعلان رسمى عن هذا الأمر فلا يجد، ويسأل عن اسم المشرف على الرسالة فيتردد اسمان ينكر أولهما أى علاقة بالرسالة ، أما الثانى الذى وضع اسمه على الرسالة عند مناقشتها فيدعى أن ذلك قد حدث بطريق الخطأ ، وإذا بالنسخ النهائية للرسالة التى أودعت مكتبة الكلية تحمل اسم الأستاذ الأول . المهم أن الرسالة قد أجيزت ويحمل صاحبها الآن لقب «دكتور» ويمشى به بين الناس، أما الخطأ فيرجع حسب زعم عميد الكلية إلى ضياع ملف الرسالة نتيجة لإهمال أحد الموظفين . ويتحدث المؤلف عن نماذج أخرى من الفساد الدنيء مثل التلاعب فى نتائج الطلبة ، ومحاولة الحصول على مكافآت تدريس بدون وجه حق ، والتناحر بين الأساتذة لنيل شرف الإشراف على رسالة لطالبة من أحد بلاد النفط .

ويعرض المؤلف فى هذا الفصل أيضًا مقتطفات وملخصات من عمل ينتقد أساتذة الجامعات ووضعه أحد أساتذة جامعة الأزهر فى قالب روائى هزلى، وهذا العمل يحمل عنوان «الجامعة والصعود إلى الهاوية» وفيه يتجول مؤلفه بين صور الأساتذة الفاسدين فيشير إلى تحول بعضهم إلى جواسيس والبعض إلى أفاقين والبعض إلى ساعين وراء مصالح ضيقه وإلى منافقين وإلى متاجرين بالرسائل العلمية وإلى مفسدين للطلبة ومدنسين للحرم الجامعى .

ويرسل مؤلف هذا العمل الفنى رسالة إلى مؤلف كتابنا ليعبر عن رأيه فى مشاكل الجامعة بشكل أكثر مباشرة وبعيداً عن احتمالات اللبس الفنى . ويرد فى هذه الرسالة شهادات متعددة عن الفساد فى مجال مناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه ، وفى مجال المذكرات الدراسية التى تباع للطلبة ، وفى لجان الترقية إلى أستاذ وأستاذ مساعد ، وفى مجال الدروس الخصوصية التى أصبحت مباحة داخل أسوار الجامعة وخارجها . وقد تم التحقيق مع الأستاذ المؤلف للعمل الفنى بمعرفة المستشار القانونى للجامعة التى يعمل بها وأثار ذلك استنكارا وغضبا فى دوائر كثيرة .

وفى نهاية الفصل الثانى يتحدث المؤلف عن انعكاس فساد الأساتذة الذى اشتشرى، على

عروض موقعة ـــ

أفكار الطلبة عن أساتذتهم . ويقرر المؤلف أن صورة الأستاذ عند طلبته قد اختلفت الآن عما كانت عليه من قبل نظرا لتدهور القيم الخلقية وضياع التقاليد العلمية وجرى الأساتذة وراء المكاسب الرخيصة والمصالح التافهة . ويقدم المؤلف مقتطفات من شهادات لبعض أساتذة الجامعات عن السلوك العجيب لبعض الأساتذة وتدهور العلاقات بين أعضاء هيئات التدريس وتدهور العلاقة بين الأساتذة والطلبة .

الفصل الثالث بعنوان «الأستاذ والأزمة الفكرية» وهو يقع فى حوالى ١٨ صفحة، ويتناول قضية نقص معلومات أساتذة الجامعات كإحدى صور السلبيات التى تلتصق بهم الآن . وبعد أن يستعرض المؤلف أهمية المعلومات فى عصرنا الحالى يقرر أن ما يلقيه أغلب الأساتذة على الطلاب، وما يتحدثون به فى الندوات والمؤتمرات داخل الجامعة وخارجها ، لا يعدو أن يكون سوى كلام بعيد عن نبض العصر . ويضرب المؤلف بعض الأمثلة عن نقص معلومات الأساتذة وعدم متابعتهم للتطور التكنولوجى المعاصر . ويأتى أول هذه الأمثلة من القضية الفلسطينية حيث يرى المؤلف أن هناك معلومات وتفاصيل كثيرة ، سواء عن العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين أو عن خريطة سيطرة إسرائيل على الأراضى الفلسطينية، تغيب عن أذهان الكثير من المثقفين والأساتذة. أما المثال الثانى فهو عن اتفاقية الجات فى الجزء منها الخاص بانتقال التكنولوجيا والمعلومات والمنتجات الثقافية؛ حيث يرى المؤلف أن هناك سعيًا من جانب الدول المتقدمة من أجل السيطرة على المعلومات وتطورها التكنولوجى كما أن هناك محاولات للتأثير على الهوية العربية باسم الثقافة العالمية، وأن هذه المحاولات كافة تسندها عشرات المواد فى اتفاقية الجات ربما لم يسمع بها أساتذة الجامعات. وينعى المؤلف على العالم العربى كله تخلفه المعلوماتى ويؤكد أن العلاقة بين المعلوماتية والمجتمع أمر لم ينتبه إليه أغلب الأساتذة، ويستشهد فى ذلك برأى أحد الباحثين. ثم يعرب المؤلف عن أسفه على أنه لا توجد فى العالم العربى كله دائرة جامعية متخصصة فى دراسة المجتمعين الأمريكى والإسرائيلى رغم ما تفرضه الدولتان من هيمنة لها خطورتها على المنطقة العربية .

ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى نوع آخر من الأساتذة يسعى إلى جمع المعلومات وتصنيفها وإعادة إنتاجها ليقدمها إلى جهات خارجية تطلب منه ذلك وتقدم له الكثير فى المقابل ، وهذا النوع من الأساتذة يعمل فى مراكز بحثية جامعية متخصصة تمت من خلالها أبحاث مسحت البلاد فى قطاعات الإنتاج الزراعى والصناعى والصادرات والواردات والاستثمار وبورصة الأوراق المالية ومصادر الطاقة والصحراء .... الخ . ويورد المؤلف ما لا حظه البعض من أن إغداق التمويل الأجنبى على الكثير من هذه المراكز قد افسد الأساتذة وافسد مناخ التعليم والبحث فى الجامعات .

فى نهاية هذا الفصل ولمحاولة التدليل على أن بذور فساد بعض أساتذة الجامعات قد تأتى

من داخلهم بدون الحاجة إلى تأثير السلطة المحلية أو العوامل الأجنبية ، يعرض المؤلف خطابًا وصله من أحد أساتذة الإسكندرية يعرب فيه هذا الأستاذ عن اعتقاده بصحة وعدالة التعديل الذى يقضى بتعيين عمداء الكليات بدلاً من انتخابهم ، ويبسط هذا الأستاذ فى خطابه الأسباب التى دعته إلى هذا الاعتقاد .

ويلاحظ المؤلف أن نظام التعيين تحتفى به النظم الشمولية وتحرض عليه؛ لأنه يطلق يدها فى اختيار من تراه صالحًا للوقوف بجانبها وعدم معارضتها ، وهو يعتبر أن مجرد اعتناق أحد أساتذة الجامعات للرأى القائل بتعيين عمداء الكليات أمر يشى بأن بذور الفساد توجد فى أعماق ذلك الأستاذ .

وفى نهاية هذا الفصل يعبر المؤلف عن رأيه فى قانون تنظيم الجامعات الصادر فى ٣٠ مايو ١٩٩٤ تعديلاً للقانون السابق رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ . وهو يرى أن القانون الجديد يحرص على مواجهة التيارات السياسية (داخل الجامعة)، خاصة منها التيار الإسلامى، ولكنه يغفل التعامل مع صور الفساد المستشرى ولا يتعرض لأمور كثيرة كان من الأجدر التعرض لها مثل أسلوب تشكيل اللجان العلمية، ولجان مناقشة الرسائل الجامعية، ولجان ترقية الأساتذة، وكيفية النهوض بالجامعات الإقليمية وغير ذلك .

الفصل الرابع بعنوان «الأستاذ ومستقبل الجامعة». ويبدأ المؤلف هذا الفصل بالقول بأن مستقبل الجامعة يرتبط إلى حد كبير، بمدى كفاءة الأساتذة وإخلاصهم وبعدهم عن الفساد والمفسدات، إلا أنه يستدرك بعد ذلك ليقول إن ما لوحظ من فساد لا يقتصر فى منابعه على الأستاذ فقط، إنما يرجع الجزء الأكبر منه إلى مؤسسات النظام السائد . ويؤكد أن المستقبل ، بصورة عامة، يرتبط بصلاح الجامعات وممارستها لدورها الحضارى فى نشر المعرفة ونقد المجتمع بجميع أجهزته والتخطيط العلمى للمستقبل .

وعندما يتحدث المؤلف فى هذا الفصل عن المستوى العلمى لأساتذة الجامعات ونسبة أعدادهم إلى أعداد الطلبة يكشف عن أن الماضى، حتى أوائل الستينيات، قد شهد انخفاضًا كبيرًا فى نسبة أعداد الأساتذة إلى أعداد الطلبة عن المستويات السائدة فى الدول المتقدمة . إلا أن المؤلف يرى أن هذا الكم القليل من أساتذة الجامعات آنذاك كان يتمتع بمستوى علمى مرتفع ، وأن ما حدث بعد ذلك هو تحول الكم القليل الجيد إلى كم كثير ضعيف . ويستعرض المؤلف بعد ذلك الأسباب التنظيمية التى أدت إلى انخفاض المستوى العلمى لأساتذة الجامعات وهى أسباب يرى المؤلف أنها تؤدى فى النهاية إلى أن يقضى الأستاذ نصف حياته العلمية العاملة فى جامعة دون أن يستحثه على متابعة البحث العلمى أى أمر، على عكس ما يجرى به العمل فى الخارج حيث يُطالب الأستاذ بمتابعة أعمال البحث وتجرى متابعته دوريًا. ويرصد المؤلف أيضًا السلبيات التى تهيمن على عمليات اختيار المعيدين وتعيينهم ومتابعتهم لأبحاثهم لنيل

عروض موقعة ـــ

الفهرست س ٣ ع ١٠ (إبريل ٢٠٠٥)

الدرجات العلمية المختلفة التى تؤهلهم للترقى فى السلك الجامعى ، ويلاحظ أن عدداً لا يستهان به منهم لا يهتم بتخصيص الوقت والجهد اللازمين للدراسة والبحث حيث ينشغل البعض منهم بأموره الخاصة بينما يتحمل البعض الأخر بأعباء التدريس للطلبة، بدلاً من المدرسين والأساتذة ، خاصة فى الجامعات الإقليمية، كما يرصد عدم كفاية الاعتمادات المالية اللازمة لتمويل الأبحاث.

وعن استقلال الجامعة فى مصر، وهو أمر يضمنه الدستور ، يرى المؤلف أن النظر إلى الواقع عن قرب يظهر أن هذا الاستقلال ليس له وجود، فقد تم اتخاذ حزم من الإجراءات، فى فترات مختلفة من تاريخ الجامعة، أدت إلى تشديد قبضة الدولة عليها . وقد بدأت هذه الإجراءات ، كما يرى المؤلف ، منذ بداية إنشاء الجامعة ، حتى إذا ما جاءت فترة التسعينيات وصلت تدخلات الدولة فى الجامعة إلى أقصى درجاتها متزامنة فى ذلك مع إجراءات أخرى قامت بها الدولة تجاه كيانات أخرى لإحكام السيطرة عليها أيضاً. ويقدم المؤلف صورة لحال الجامعة الآن حيث تعيش فى محيط من التضييق المادى والفكرى يصيب أكثر من سبعين ألف أستاذ وعدد هائل من طلبتهم بالشلل والتبعية .

وفى نهاية هذا الفصل يعود المؤلف، مرة أخرى ، لمناقشة التعديلات على قانون الجامعات التى تمت بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤. ويلاحظ أن هذا القانون حظى بدفاع الوزير المختص ورئيس مجلس الشعب وعديد من أساتذة الجامعات بلجنة التعليم بالمجلس ورؤساء الجامعات. ويرى المؤلف أن تلك الملاحظة تعنى أن هناك إعادة فرز للمناصب الرئيسية فى النظام على نحو يدعم النظام الأبوى ويشدد قبضته على كافة المؤسسات.

الفصل الخامس والأخير بعنوان «فضيحة أكاديمية» ويقع فى حوالى ٢٣ صفحة ، وهو يتكون من ثلاثة أجزاء؛ الجزء الأول عبارة عن مقالة للمؤلف تناولت عرضاً لما أسماه «فضيحة أكاديمية». ويتلخص الأمر فى أن أستاذة مساعدة بجامعة الأزهر قسم اللغة الإنجليزية قد انتحلت لنفسها بحثاً لأحد الأساتذة المشهورين بجامعة أمستردام ، وتقدمت بهذا البحث ضمن مسوغات طلبها الترقية لدرجة أستاذ . وعندما تمت مواجهتها بذلك الأمر ادعت أن الأستاذ الهولندى هو الذى سرق بحثها وتقدمت بمستندات (ثبت تزويرها فيما بعد) تؤيد ما ذهبت إليه . وقد أورد المؤلف ضمن مقاله كثيراً من الأدلة على عدم صحة ما ادعته الأستاذة (وتمت ترقيتها بالفعل إلى هذه الدرجة) بعد أن اتهمتها اللجنة العلمية بالتزوير .

الجزء الثانى من هذا الفصل عبارة عن رد ورد للمؤلف من السيد الأستاذ الدكتور رئيس جامعة الأزهر تحدث فيه عن النهضة الكبرى التى تعيشها اليوم الجامعة، وكيف أن التقدم العلمى والحضارى الذى تبذل الجامعة فى سبيله أقصى جهد قد شهد به القاصى والدانى . ثم يقول إنه تلقى شكوى بخصوص هذا الموضوع وأحال

الأستاذة إلى مجلس تأديب حكم ببراءتها، وأن السر فى هذه الضجة الإعلامية يعود إلى منافسات وظيفية بين الأستاذة المعنية وزميلة لها فى نفس القسم . وفى نهاية التعقيب يهاجم السيد الدكتور رئيس الجامعة مثيرى هذه الضجة ويتهمهم بمحاولة تشويه رسالة أكبر وأعرق جامعة فى الوجود .

ويرد المؤلف على هذا التعقيب ليثبت أن مجلس التأديب المذكور لم يسع للتعرف على كامل الحقيقة رغم ما كان متاح له من مصادر وإمكانات .

الجزء الثالث من هذا الفصل عبارة عن رد على تعقيب السيد الدكتور رئيس جامعة الأزهر ورد المؤلف من «اللجنة العلمية الدائمة لفحص الإنتاج العلمى للمتقدمين للترقية إلى وظائف الأساتذة فى تخصص اللغة الإنجليزية وآدابها بجامعة الأزهر» . ونتأكد من هذا الرد أن ما وصل إلى الصحافة بخصوص هذا الأمر كان مصدره الأساسى مذكرة رفعتها هذه اللجنة للسيد رئيس الجمهورية ، وأن نسخة من هذه المذكرة قد سلمت لمكتب السيد الدكتور رئيس الجامعة فى نفس الوقت تقريبًا، وترى اللجنة أن استجابة السيد الدكتور رئيس الجامعة لم تكن على مستوى توقعات أعضاء اللجنة . كما تؤكد اللجنة فى ردها أنه قد ثبت لديها بالدليل المادى القاطع أن الأستاذة المعنية قد سرقت البحث المذكور من العالم الهولندى، واحتجت اللجنة على قرار مجلس التأديب الذى تم تشكيله من غير المختصين فى اللغة الإنجليزية وآدابها والذى لم يهتم بالاسترشاد برأى اللجنة الفنية المختصة .

فى الجزء الرابع والأخير من هذا الفصل يتكلم المؤلف، تحت عنوان «عنف ثقافى .. أم ترويع وتخويف»، عن معارك الرأى التى اتخذت فى الوقت الحاضر مسلكًا عنيفًا أصبح نقمة على الحياة الفكرية فى مصر والبلاد العربية . ويستشهد المؤلف على ذلك بمعارك كثيرة من ضمنها قضية الدكتور نصر أبو زيد وما لوح به فى عيون الدكتور حسن حنفى ومناصريه ، وصولاً إلى ما يحدث الآن فى الجامعات والمؤسسات الثقافية المصرية التى تمارس فيها (الخناقات) العنيفة، كما يستشهد المؤلف ببعض المعارك الفكرية العنيفة التى دارت بين بعض المفكرين العرب . ونفهم فى نهاية هذا الجزء أن المؤلف يضع من اتهامات فى تعقيب السيد الدكتور رئيس جامعة الأزهر فى إطار هذه الظاهرة .

فى نهاية الكتاب أورد المؤلف ملحقًا اسماه «وثائق وشهادات». أما الوثائق فهى عبارة عن خطابين أولهما صادر من كلية الآداب بالجامعة المصرية فى ١٩٣٦/٥/٥، وثانيهما صادر من الجامعة المصرية للسيد وزير المعارف العمومية فى ١٩٣٦/٥/٩ . والخطابان يوضحان طريقة اختيار عمداء الكليات آنذاك . ونعرف من الخطابين أن الأمر كان يقتضى قيام الكلية بإجراء انتخابات بين المتقدمين لمنصب العميد ، ثم تقوم بإخطار الجامعة بأسماء وعدد الأصوات التى حصل عليها الثلاثة الأول . وتقوم الجامعة بدورها بإخطار السيد

وزير المعارف العمومية بالنتيجة حيث يقوم بتعيين واحد من الثلاثة للمنصب . وقد قام السيد وزير المعارف العمومية وقتها بتعيين الدكتور طه حسين حيث حصل على عشرة أصوات متساويًا فى ذلك مع أحد المرشحين، أما المرشح الثالث فقد حصل على تسعة أصوات.

والشهادات عبارة عن تسعة خطابات وردت للمؤلف من تسعة من أساتذة الجامعات منهم الدكتور/ مصطفى سويف والدكتور حامد عمار والدكتور فؤاد زكريا والدكتور يونان لبيب رزق. والشهادات التسع تُجمع على أن الفساد وعدم الكفاءة فى الجامعات فقد وصلا إلى الحد الذى يعوقها عن أداء رسالتها المأمولة. أما مقترحات مداخل الإصلاح قد تعددت . والأمر الذى يثير الشجن ورد فى شهادة الدكتور / فؤاد زكريا حيث يشير سيادته إلى أنه عندما كان تلميذاً فى المدرسة الابتدائية كان يدرس له مدرس لغة إنجليزية كان يربط بنطلونه حول خصره بكرافتة قديمة بدلاً من الحزام، وكان التلاميذ يضحكون عليه ، ولكن الرجل كان متفانيًا فى عمله لدرجة أنه كان يحرص على تصحيح نطق كل تلميذ على حدة، ويقف إلى جانبه ليقوِّم لغته ، وكان يصحح الكراريس بإخلاص شديد . (يا إلهى كم نفتقد الآن هذا النوع من المدرسين ... بل كم نفتقد هذا النوع من البشر) .

وفى نهاية هذا العرض نقول إن عنوان الكتاب، الذى هو «مستقبل الجامعة فى مصر»، جاء بعيداً إلى حد ملموس عن مضمون الكتاب الذى تناول الحاضر المظلم للجامعات فى مصر. ربما كان هذا العنوان بمثابة دعوة للمجتهدين للبحث عن ذلك المستقبل .